

عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب المحترم السيد محمود العامري حول إحداث دار خدمات إدارية بمعتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة

عملا على الرفع من جودة الخدمات العمومية ومزيد تقريبها من المواطنين، شرعت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية برئاسة الحكومة منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين أطلق عليها "دار الخدمات الإدارية". ويهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقلة لتقديم خدمات إدارية مجمعة وذات أولوية بالنسبة للمواطنين ترجع بالنظر إلى الهياكل العمومية التالية: الديوان الوطني للبريد، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، شركة اتصالات تونس، القباضات المالية والبلديات.

وقد تمّ إلى غاية هذا التاريخ إحداث أكثر من 70 دار خدمات تغطّي حاليا 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغرافية تقارب 67% حاليا مقابل 45% سنة 2016. هذا وتشمل ولاية سوسة 2 دور خدمات متعددة الشبابيك تسدي خدمات الصناديق الاجتماعية بالإضافة إلى خدمات الشركة الوطنية للكهرباء والغاز وذلك بكلّ من بوفيشة والقلعة الكبرى.

للغرض وفي إطار السعي إلى مزيد تطوير المشروع وتجاوز مختلف الإشكاليات المتعلقة بتنفيذه خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على توفير الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة في ظل تقييد الانتدابات، تمّ الانطلاق خلال سنة 2022 في وضع توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثّل في ضمان التكامل مع مسار التحوّل الرقمي للإدارة (من خلال دعم الإدماج الرقمي) وذلك من خلال التوجه حصريا نحو إحداث صنف جديد "دور الخدمات الرقمية بالبلديات" والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصّة معلوماتية موحّدة تمكّن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني.

هذا وسيتمّ خلال الفترة 2023-2025 إحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحوّل الرقمي للخدمات الإدارية Govtech الممول في إطار قرض من قبل البنك الدولي والذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيا الاتصال.

وسعيا لضمان الشفافية في اختيار البلديات التي ستنخرط في هذه التجربة، أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ غرة ديسمبر 2022 عن بلاغ لفتح باب الترشيحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023. كما تمّ على مستوى مختلف الولايات تنظيم اجتماعات تحت إشراف السادة الولاة بحضور رؤساء البلديات الراجعين إليهم بالنظر والمنسقين الجهويين للمشروع المعينين على مستوى كل ولاية بهدف تقديم المشروع وتحسيسهم حول ضرورة تقديم ترشيحاتهم.

وقد بلغ عدد الترشيحات التي تم التوصل بها 62 ترشّحا تم القيام بعملية تقييمها على مرحلتين كالتالي:

- تقييم أولي بالاعتماد على جملة من الشروط الشكلية والإجرائية (إعداد ملف ترشح كامل مع احترام الأجال وطرق الإيداع) والجغرافية (نسبة تغطية إدارية لا تتجاوز 40% وعدد سكان لا يقل عن 10 آلاف ساكن) واللوجستية والعقارية (توفير مقر مهيأ داخل مقر البلدية أو بجانبه وتوفير الإطارات اللازمة وتوفير الربط الشبكي) أفضى إلى اختيار 40 بلدية.
- تقييم نهائي تمثّل في تقييم الجوانب التنظيمية واللوجستية والتقنية والبشرية والعقارية على ضوء زيارات ميدانية من قبل المنسقين الجهويين للمشروع وبالاعتماد على قائمة مفصّلة لمعايير التقييم يما أفضى إلى ضبط قائمة نهائية تتضمّن 30 بلدية.

في هذا الإطار، وفيما يتعلّق ببلدية سيدي الهاني من ولاية سوسة موضوع السؤال الكتابي، فإن البلدية المذكورة لم تتقدّم بترشح للانخراط في المشروع المذكور.

هذا وتجدر الإشارة أنه سيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه التجربة القيام بعملية تقييم بهدف تجاوز مختلف الإشكاليات أو النقائص التي يمكن أن تصاحب تنفيذها إضافة إلى النظر في إمكانية تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية.

المكلف بمهام كاتب عام للحكومة
باليابسة
الإمضاء: ملوح عمار